

اسم البرنامج: حديث الثورة

عنوان الحلقة: تعثر الحوار الوطني بتونس ومخاض الدستور بمصر

مقدمة الحلقة: ليلي الشخلي

ضيوف الحلقة:

- زياد العذاري/متحدث رسمي باسم حزب حركة النهضة- تونس
- محمد جمور/قيادي في جبهة الإنقاذ المعارضة- تونس
- أسامة رشدي/ مستشار سياسي لحزب البناء والتنمية- مصر
- مجدي حمدان/قيادي في جبهة الإنقاذ- مصر

تاريخ الحلقة: ٢٠١٣/١٢/٥

المحاور:

- أزمة متفاقمة وحوار معلق بتونس
- انفلات ملحوظ بالإضرابات في محافظات تونسية
- بدائل أخرى في حال فشل الحوار الوطني
- حزب النور ودعمه للتعديلات الدستورية
- الدستور الجديد وتوسيع امتيازات الجيش
- حجم التوافق الوطني على الدستور

ليلى الشخلي: حياكم الله وأهلاً إلى حديث الثورة، هذه الحلقة نخصصها لمناقشة التطورات في اثنتين من دول الثورات العربية هما على التوالي تونس ومصر، السلطة في أرض الكنانة تتأهب لإجراء استفتاء على وثيقة دستور جديد يصر الكثيرون على أن الأجواء في البلاد غير ملائمة أصلاً للحديث عنه وأن النظام الذي انتدب من صاغوه يفتقد أصلاً للشرعية، الجدل حول هذا الأمر ناقشه في الجزء الثاني من هذه الحلقة، أما في جزئها الأول فنستشرف مآلات الأوضاع في تونس التي تعثر الحوار الوطني فيها

منذ أكثر من شهر متوقفاً عند محطة اختيار رئيس جديد للحكومة، الإتحاد العام للشغل وسيط الحوار أعلن الأربعاء نفاذ صبره مطلقاً صفارة الإنذار الأخير وممهلاً القوى السياسية المتصارعة مدة ١٠ أيام متوعداً بأنه سيعلن في نهايتها إن لم يحدث اتفاق فإن الحوار الوطني قد انتهى ويحدد صراحة المسؤول عن ذلك.

[شريط مسجل]

حسين العباسي/ الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل: قلنا مهواش عزيز على بلادنا لأنه ما في من سبيل غير حوار بش نمكن الأحزاب السياسية من الطلب اللي تقدموا به، وحددناه بطبيعة الحال بمدة لا تتجاوز ١٠ أيام ولكن أثناء هذه الفترة نحن كرباعي أصبح أيضاً مطروح علينا بش نعتمد آليات جديدة اللي بمقتضاها بش نحمل كل الأطراف مسؤولياتها.

ليلى الشبخلي: لمناقشة هذا الموضوع معنا من تونس زياد العذاري المتحدث الرسمي باسم حزب حركة النهضة، ومحمد جمور القيادي في جبهة الإنقاذ المعارضة ونائب الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، أبدأ معك سيد زياد العذاري استمعنا إلى رئيس إتحاد الشغل اللغة التي استعملها في إنذاره الأخير لغة شديدة صارمة حادة لدرجة إنه هو نفسه اضطر أن يقول أن هذا ليس تهديداً كأنه يتراجع عن التسمية، أنتم كقوى سياسية ما موقفكم من أن تكونوا في هذا الوضع المعنف إن صح التعبير كما يراه البعض؟

زياد العذاري: شكراً بسم الله الرحمن الرحيم نحنا في حركة النهضة تلقينا بكل أسف الإعلان الذي قام به السيد حسين العباسي أمين عام الإتحاد العام التونسي للشغل هذا الإعلان الذي بمقتضاه يتم تأخير وتأجيل الحوار الوطني لمدة ١٠ أيام نحن نعتبر أنفسنا كحركة النهضة طرف وطني مسؤول حريصين على إنجاح هذا الحوار ونعتبر بأن اليوم البلاد تنتظر منا أن نخرج من هذه الأزمة وأن نواصل ونستكمل مسار للانتقال الديمقراطي بنجاح ونتوجه بالبلاد نحو الانتخابات نحن حرصاً على كل هذه المصالح العليا الوطنية قمنا بما يلزم لإنجاح هذا الحوار قمنا بما يلزم قدمنا التنازلات والتضحيات بعضها كان مؤلماً جداً وأحدثت تلملاً حتى في أوساطنا الداخلية بإطارات الحزب وقياداته وكتلته النيابية ولكن مع ذلك نحن قلنا المصلحة العليا للبلاد هي قبل كل شيء قبل توازناتنا الداخلية وقبل حساباتنا الحزبية، فوجئنا بهذا القرار لأننا كنا متوقعين أن يتم الإعلان عن توافق وطني واسع وبالفعل هناك معطيات تفيد بأن القوى السياسية

الأساسية في البلاد توافقت على شخص رئيس الحكومة وعلى المسألة الأخرى مما يسمح باستكمال مسار الحوار، ولكن في الحقيقة نحن ربما لدينا تحفظ يعني على توصيف العملية اليوم ونتيجة هذا ومآل هذا الحوار وتأجيله من جديد نحن نتحفظ على التوصيف الذي بمقتضاه وكأن كل الأحزاب السياسية تتحمل نفس المسؤولية وكأن كل الأحزاب وخاصة الحاكمة وخاصة النهضة تتحمل مسؤولية التعطيل، نحن كما قلنا بأننا قمنا بكل ما يلزم تقدمنا خطوات نحو المنطقة الوسطى التي يمكن أن تتداعى لها كل القوى السياسية الأساسية في البلاد، ولكن للأسف هناك بعض القوى الأخرى التي لم تذهب في هذا الاتجاه ولذلك نحن بقدر ما نتأسف على تعطيل الحوار بقدر ما نتأسف أيضا على أنه ربما حصل لدى الرأي العام بعد هذه الندوة الصحفية وبعد هذا الإعلان الذي قام به السيد الأمين العام للإتحاد التونسي للشغل؛ الإتحاد العام التونسي للشغل من ربما لبس في مسؤوليتنا نحن كطرف أساسي..

أزمة متفاقمة وحوار معلق بتونس

ليلى الشبخلي: على العموم يعني الإتحاد العام للشغل ليس الجهة الوحيدة التي تحملكم المسؤولية ولكن سأعود إلى هذه النقطة بعد قليل، محمد جمور أنتم في جبهة الإنقاذ كيف استقبلتم الخطاب؟

محمد جمور: استقبلنا الخطاب بطبيعة الحال بأسف شديد وإن كان هذا متوقعا لأن الأحزاب التي ساهمت في الحوار الوطني لم تتوصل إلى التوافق على شخصية رئيس للحكومة وهذا لا يمكن تحميله للجبهة الشعبية ولجبهة الإنقاذ وبالحقيقة هناك أطراف سارعت بالإعلان عن حصول توافق حول السيد جلول عياد والحال أن هذا التوافق منعدم ولم تكن الجبهة الشعبية هي الوحيدة التي تحفظت على شخصية سيد جلول عياد بل هناك أطراف سياسية أخرى من خارج الجبهة الشعبية كحزب نداء تونس والمسار وأكد الآن أن حركة النهضة نفسها لم تعلن مساندتها للسيد جلول عياد لأنها إلى حد الآن لا تزال تعلن عن مساندتها للسيد أحمد المستيري...

ليلى الشبخلي: لكنكم أصدرتم بياناً أعربتم فيه عن قلقكم من هذا الوضع وحملتكم فيه الترويكا بقيادة النهضة المسؤولية كاملة، ما هي حدود مسؤوليتكم أنتم وإلى أين ترون الأمور، ما الجديد الذي يمكن أن تقدموه؟

محمد جمور: الجبهة الشعبية هذا معروف أنها لم تتمسك بالمرشحين اللذين قدمتهما،

الجبهة الشعبية تنازلت عن الأستاذ مختار الطريفي وكذلك عن الأستاذ شوقي الطبيب في وقت سابق والسيد محمد الناصر هذا معلوم، ولما يتمسك طرف بشخص ما فهذا هو الذي يسبب تعطيل الحوار، ثانياً أنا أريد أن أؤكد أشياء هو أن الحوار لا يمكن أن ينجح في تونس إلا متى تخلصت بعض الأطراف من عقلية أنها ستخرج من الحكومة ولكن ستخرج من الحكم، الحوار لن ينجح إلا متى تخلصت الأطراف الحاكمة من عقلية حقها في الحصول على ضمانات لا يمكن..

ليلى الشبخلي: وفي المقابل يمكن القول يعني أنه متى تخلصت القوى السياسية من هذه الاتهامات المتبادلة التي ما زلنا نسمعها بعد مضي اليوم الأول من المهلة التي حُددت وهنا أسألك سيد زياد العذاري يعني محلك سر يبدو أن الموضوع لا ينتهي، ما الذي يمكن أن يخرجكم من هذه الدائرة المغلقة خصوصاً أن الأيام العشرة تنتهي بسرعة يعني مضي يوم ولم يبق الكثير.

زياد العذاري: نحن نعتبر أصلاً أن هذا الأجل ١٠ أيام هو أجل طويل لأن بلدنا لا يحتمل ونحن واعون بدقة للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في البلاد ونحن كطرف مسؤول حريصون على إنجاز هذا المسار الحواري ولكن ما حصل هو أنه نحن كان لنا تمسك بدعم أحد المرشحين الذين رشحته إحدى القوى السياسية المشاركة في الحوار السيد أحمد المستيري ولكننا تفاعلاً مع تطورات الأوضاع أعربنا عن انفتاحنا على التفاعل مع أسماء أخرى يمكن أن تحظى بقبول عريض ويمكن أن تتوفر فيها المقومات والمواصفات التي تسمح لها بإدارة هذه المرحلة..

ليلى الشبخلي: بمناسبة الحديث عن دعم أحمد المستيري إذا سمحت لي بالمناسبة، أكمل الفكرة ثم أريد أن أتوقف عند الموضوع، نعم تفضل.

زياد العذاري: طيب جيد يعني عندنا حصل توافق واسع بين القوى السياسية الأساسية أقول جيداً القوى السياسية الأساسية في البلاد والمشاركة في الحوار وقع بينها توافق واسع حول السيد يعني جلول عياد هناك من دعمه هناك من اقترحه هناك من رشحه وهناك من لم يعترض عليه، ونحن كنا من بين الناس الذين قالوا لن نعترض عليه إذا حصل هذا التوافق ولكن المؤسف هو أن الجبهة الشعبية يعني قالت بكل وضوح بأنها ترفض هذا المرشح الذي حظي بأوسع توافق داخل الحوار الوطني، غير صحيح ما ذكره السيد جمور من القول بأن حركة النهضة كانت..

محمد جمور: هذه مغالطة للرأي العام أعتذر هذه مغالطة..

زياد العذاري: طيب تكلم بعد فقط لم أقاطعك، هناك الإتحاد العام التونسي للشغل يمكن له أن يؤكد ذلك والرابعي الراعي للحوار يمكن أن يؤكد للرأي العام ونحن نطالبه بأن يعلن في الوقت الذي يراه مناسباً أن يعلن للرأي العام بأننا كنا رفعنا الاعتراض يعني على التوافق حول السيد..

ليلى الشبخلي: طيب لنعط السيد محمد جمور الفرصة للرد ثم أنتقل إلى موضوع المستيري، تفضل وصلت فكرتك، وصلت فكرتك سيد زياد لنسمع سيد محمد جمور يرد.

محمد جمور: أريد أن أوضح شيئاً ما، لا يمكن تحريف وقائع يعني هناك وقائع ثابتة عنيدة لا يمكن تحريفها فلم تكن الجبهة الشعبية هي الوحيدة التي تحفظت على السيد جلول عياد فكان هناك أطراف سياسية أخرى وأريد أن أؤكد أنهم من داخل الرباعي كذلك هناك من تحفظ، ولم تعلن حركة النهضة عن عدم تحفظها على السيد جلول عياد بل أن الوقائع تؤكد وأن العديد من نوابها في المجلس التأسيسي لا يزالون يمضون العريضة من أجل مساندة ترشيح أحمد المستيري، دعنا من كل هذا أنا أريد معناه أن أؤكد أنه لا يمكن للحوار أن ينجح إذا تواصلت عقلية رفض المرشح، هذا المرشح من هذه الجهة أو تلك بسبب ترشيحه من هذه الجهة أو تلك، يجب أن نتعامل مع بعضنا على قاعدة يعني تقويم الشخصية المرشحة وقدرتها على تسيير فريق حكومي مستقل محايد وتسيير ما تبقى من المرحلة الانتقالية، لا يمكن أن ينجح الحوار كما قلت إذا تمسكنا بفرض والمطالبة بضمانات لهذا الطرف أو ذلك، الحوار لن ينجح إلا متى تمسكنا بخارطة الطريق والتزمنا بأن الحكومة المقبلة ستكون حكومة لها كامل الصلاحيات لما تبقى من المرحلة المقبلة ويجب أن نلتزم جميعاً بمساعدتها لتنتج في إخراج البلاد من المأزق الذي تعيشه، هذه شروطنا...

ليلى الشبخلي: هل هناك أي مؤشرات للالتزام من هذا النوع خصوصاً سيد زياد العذاري أريد أن أعود لنقطة المستيري عندما يهدد رئيس حزب الإقلاع الطاهر هميلا بأن ١٠٥ نواب وقعوا بالفعل على الوثيقة وأنها بحاجة فقط لأربعة توقيعات.

زياد العذاري: شوفي نحن قلنا بوضوح بأننا نعتبر بأن المستيري هو الأقدر ولكن أقصد على إدارة المرحلة الانتقالية بنجاح واستكمال المسار لمواصفاته السياسية والأخلاقية في

إدارة الحكم، رجل دولة شخصية ديمقراطية حقيقية مستقلة على مسافة من الجميع ولكننا لم نقف عند هذا المستوى، نحن أبلغنا الرباعي بشكل رسمي منذ أيام بأننا إذا تواصلت حالة الانسداد فإننا لا يمكن أن نعطل مسار الحوار على اسم نحن مقتنعون به ولكن الآخرون غير مقتنعين به فالأولى أن السيد محمد جمور الذي يقدم النصائح ويقول لماذا ترفضوا عندما تكون هذه الجهة فمن الأولى هو أن يقوم هو والجهة الشعبية التي ينتمي إليها بتطبيق هذه القاعدة لأننا وجدنا اليوم توافقاً واسعاً عريضاً حول شخصية أخرى وهي جلول عياد لم نقدمها نحن لم نرشحها لم ندعمها ولكننا قلنا أننا لن نعترض عليها إذا وجد توافقاً، هناك وجد توافق عريض حول اسم هذه الشخصية لا توجد قوى سياسية أساسية أتحدث عن القوى الأساسية لا أتحدث عن الأحزاب الصغيرة وهي مهمة ولها دورها في الحوار ولكن إذا حصل توافق عريض بين القوى السياسية الأساسية فهذا يسهل المهمة على الجميع حصل هذا حول اسم السيد جلول عياد فقط هناك الجهة الشعبية التي اعترضت عليه هذا يطرح إشكال كيف يمكن لنا أن نبني هذا التوافق؟ أن نتحدث بعد ذلك بعض الجهات عن وجود عريضة داخل المجلس من عدمها هذا أمر يعني يسير لا علاقة له يعني بتعطيل الحوار يعني عندما يقع التوافق بين الأحزاب فإن الأحزاب الأساسية ستلزم نوابها بالتوافقات السياسية التي اتجهت لها، ولذلك نحن مرة أخرى نقول ليست لدينا كحركة النهضة أية مسؤولية في تعطيل وتأجيل هذا الحوار قمنا بما يلزم على جميع المستويات في تيسير وتسهيل..

انفلات ملحوظ بالإضرابات في محافظات تونسية

ليلى الشبخلي: ولكن الإضراب يوحى بأنّ هناك عدد لا بأس به من الناس يحملونكم المسؤولية في هذا، هي ليست هنا فقط حزب هنا أو قوى سياسية هنا، هذا الإضراب إلى حد ما ألم يدق جرس الإنذار لديكم سيد العذاري؟

زياد العذاري: هناك إضرابات يعني لم تنقطع منذ وصولنا إلى الحكم منذ حوالي سنتين، هناك تحركات أيضاً في الشارع لم تنقطع، نحن نعتبر أنّ التهدة الاجتماعية والسياسية ضرورية لإنجاح هذا المسار لا اعتراض لدينا على كل التحركات السلمية والاحتجاجات الشعبية لا تقلقنا هذه نعتبرها من روح الديمقراطية التي نتنفسها اليوم في تونس ولكن المهم..

ليلى الشبخلي: إذن إضراب مجرد واحد من هذه الإضرابات لا أكثر ولا أقل، شيء عابر لا يستحق أن تلتفتوا إلى خطورته؟

زياد العذاري: نحن نخشى بأن تكون هناك رغبة اليوم في التصعيد الاجتماعي والتحركات والعودة إلى الشارع في حين أنه بالتأكيد كل هذه التحركات رغم يعني احترامنا لها لم تؤدِ إلى حلحلة الأوضاع منذ خمسة أشهر، الآن..

ليلى الشبخلي: يقودها من؟ يقودها من؟ برأيك هذه الرغبة من الذي يقودها؟

زياد العذاري: هذه الرغبة تقودها بعض الأطراف التي لا تريد أن تنجح العملية الحوارية أو التي لا تريد بالبلاد أن تذهب إلى الانتخابات شوفي عنا تعطيل اليوم في استحقاقات سياسية يسيرة في البلد.

ليلى الشبخلي: طيب لنسمع رأي محمد جمور في هذا الموضوع في هذه الإضرابات التي خرجت والتي شاركت في الدعوة إليها فروع جهوية للإتحاد العام للشغل؟

محمد جمور: أولاً أعتقد أنه لا يمكن بعقلية المكابرة والإصرار على مغالطة الرأي العام بالقول بأنّ هناك إجماع عريض حول السيد فلان أو علان، لا يمكن بهذه العقلية أن نصل إلى توافق وما أريد أن أضيفه..

زياد العذاري: سأعطيك أسماء أحزاب سيدي، لا يمكن إنكاره..

محمد جمور: أعتذر من فضلك، من فضلك لم أقاطعك لم أقاطعك من فضلك من فضلك لم أقاطعك.

ليلى الشبخلي: تفضل سيد محمد جمور..

زياد العذاري: قاطعتني، قاطعتني..

ليلى الشبخلي: قاطعته ولكنك طلبت أن لا يقاطع والتزم الآن جاء دوره، لا تنهى عن خلق وتأتي بمثله على العموم، إذن لنتابع محمد جمور..

محمد جمور: هذا غير معقول، ثانياً الإضرابات والاحتجاجات الاجتماعية التي تعم مختلف جهات البلاد ومختلف القطاعات إن تؤكد على شيء فإنها تؤكد على أنّ الشعب التونسي أو فئات واسعة من الشعب التونسي لم تر أهدافها وطموحاتها تتحقق في ظل هذه الحكومة وهذه الحكومة فشلت في جميع المستويات على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي وأدت بالبلاد إلى حالة الانهيار التام، فمن المعقول وكان من المفروض أن تتفهم الحكومة الحالية هذا الوضع وتقول وتعي وتقر بأنها لا يمكن لها أن

تواصل..

ليلي الشبخلي: لكن سيد جمور بغض النظر عن فشل، بغض النظر عن فشل هناك تاريخ قادم وهو الرابع عشر من الشهر الجاري وفي حال- لا قدر الله- فشلت في الوصول والاتفاق على اسم، ما تقديركم لخطورة الوضع الذي يمكن أن تؤول إليه الأمور؟

محمد جمور: أولاً نحن في الجبهة الشعبية سنعمل كل ما بوسعنا إلى مساعدة الرباعي على النجاح في مساعيه ولن نكون حجر عثرة أو قوة اعتراض معناه للوصول إلى حل يخرج البلاد من الأزمة التي تعيشها، ثانياً إن فشلت- لا قدر الله- إن فشلت هذه المساعي فالأوضاع تبقى مفتوحة إلى عدة احتمالات ولكن الاحتمال الذي لا يمكن أن نقبله بأي حال من الأحوال هي الفوضى هي الانقلابات العسكرية أو الأمنية..

ليلي الشبخلي: أحد هذه الاحتمالات ربما وأتوجه بها إذا سمحت لي لزياد العذاري..

محمد جمور: ولا نقبل، كما لا نقبل أن يتدخل أي طرف أجنبي في شؤون تونس.

ليلي الشبخلي: طيب بعيداً عن الطرف الأجنبي هناك وسيط حالي هناك وسيط حالي..

محمد جمور: اسمحي لي جملة فقط.

ليلي الشبخلي: جملة أكلها.

محمد جمور: جملة فقط أنا أدعو حركة النهضة بما أنها هي الماسكة بالحكم أن تعي بخطورة هذا الوضع وتتجاوز عقلية المكابرة عقلية يعني الاستخفاف بالمعارضة..

بدائل أخرى في حال فشل الحوار الوطني

ليلي الشبخلي: يعني ما زلنا ندور في حلقة يعني نفس الاتهامات تتوجه من كل طرف للآخر، في النهاية أحد الاحتمالات القائمة أنت تحدثت عن تدخلات خارجية ولكن الوسيط الحالي المحلي اللي هو الاتحاد العام للشغل قد ينسحب هذا احتمال وارد في نهاية المهلة، وسيد زياد العذاري ما هي توقعاتك إلى ما ستنتهي إليه المهلة، ما هي الاحتمالات وما هي ر بما البدائل الموجودة حالياً على الأرض؟

زياد العذاري: نحن لا نعتقد بأن هناك بدائل عن الحوار الوطني لا نعتقد أن هناك بديل

في تونس اليوم عن توافق وطني عريض بين كل القوى السياسية الديمقراطية الوطنية التي تريد أن تنجح هذا الحوار وتنجح هذا المسار نحن قناعتنا بأنّ هذا المسار سينجح وقناعتنا بأنّ الوقت يضغط لأنّ اللحظة دقيقة وخاصة في الاقتصادي والأمني والاجتماعي كلها تحملنا مسؤولية استثنائية علينا اليوم أن ننجح وعلى كل الأطراف أن تتقدم خطوة نحو المنطقة الوسط، هذا هو منطوق الحوار بالنسبة لنا ليس أن يمكث الطرف في مكانه ويقول تقدموا نحوي لا، نتقدم جميعاً كلّ يقدم خطوات وتنازلات، نعتبر أنّ حركتنا قدمت تنازلات وستقدم كل التنازلات من أجل البلاد لأنها ليست في الحقيقة إلا توضيحات من أجل استكمال هذا المسار مسار الانتقال الديمقراطي في تونس الذي نعتبر بأنّ بلدنا تتحلى بكل مقومات الإنجاح، ومقومات نجاح هذا المسار ونحن حريصون على هذا.

ليلى الشبخلي: لكن هذا ما سألته كيف ستكون فرص الحوار إذا ما انسحب الوسيط؟

زياد العذاري: لا نعتقد بأنّ الوسيط سينسحب إذا وقع انسداد في الأفق على هذه الأرضية التي نحن عليها اليوم وربما نعادلها قليلاً ونحن لدينا أمل قائم في نجاح هذه الوساطة وفي نجاح هذه المبادرة ونعول على مسؤولية كل الأطراف..

ليلى الشبخلي: تعتبرون تهديداته غير جادة يعني لا تأخذونها لا تعتقدون أنه سيمضي في هذه التهديدات هي فقط للاستهلاك..

زياد العذاري: نحن نأخذ الوضع بكل جدية وبكل مسؤولية وندعو الجميع إلى أن يتقدم وفي الأيام القادمة وربما حتى في الساعات القادمة أن نتقدم جميعاً نحن نعتبر أننا بالأمس كنا قريبين جداً من هذا التوافق الوطني للأسف كما قلت لن يتحقق هذا التوافق ولكننا نبقى لدينا ثقة في أن هذا المسار..

ليلى الشبخلي: أنا بدأت هذا الجزء معك سيد زياد العذاري لذلك اسمح لي سأختم هذا الجزء بالسيد محمد جمور فقط حتى يكون هناك توازن في هذه الحلقة، برأيك كيف ترى مآلات الأمور، ما هي تقديراتك للموقف؟

محمد جمور: كما قلت يعني نجاح الحوار مرتبط أساساً بشروط أن تتخلى جميع الأطراف عن الرفض الممنهج لترشيح هذه الشخصية أو تلك لأسباب ولحسابات سياسة ضيقة، ثانياً أن لا نشترط على بعضنا أو على الحكومة المقبلة أي شروط أي ضمانات لهذا الطرف أو ذلك، ثالثاً أن نتفق على شخصية قادرة على تسيير هذه المرحلة لكفاءتها

لنظافة يدها ولعدم ارتباطها بأي شكل من الأشكال مع منظومة الفساد السابقة حتى تتوفر فيها النزاهة كاملة، ورابعاً أن نُعين الرباعي وربما نحن لا نرفض في الجبهة الشعبية وفي الحزب الوطني الديمقراطي الموحد لا نرفض أن يتقدم لنا الرباعي بمقترح أو اقتراحات تخص أسماء..

ليلى الشبخلي: هل أنتم مستعدون للاحتتمالات التي حذر منها العباسي في حال فشل الحوار؟

محمد جمور: نحن متخوفون من هذه الاحتمالات وكل ما نخشاه هو أن تصبح مثلاً كجمهورية إفريقيا الوسطى أو كوت ديفوار وأن تتدخل أطرافاً خارجية في الشأن التونسي نعتقد أنه على التونسيين وعلى الأطراف السياسية بأن تعي بأن هذا الاحتمال غير مستبعد ويجب أن نتجنب جميعاً حتى نقي بلادنا شر التدخل الأجنبي ونجد حلاً تونسي بين جميع الفرقاء التونسيين بالتنازل بيننا حتى نضمن لبلادنا استقلالها والقرار الوطني يعني ديمومتها، هذا كل ما نؤمله وسنسعى في هذا الاتجاه.

ليلى الشبخلي: شكراً لك محمد جمور القيادي في جبهة الإنقاذ المعارضة ونائب الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد شكراً جزيلاً لك، وشكراً جزيلاً لزياد العذاري المتحدث الرسمي باسم حزب حركة النهضة، إذن في الجزء الثاني من حلقتنا بعد الفاصل نتناول الجدل بشأن بعض مواد الدستور المصري الجديد في ضوء إعلان حزب نور عزمه المشاركة في الاستفتاء عليه أرجو أن تبقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

ليلى الشبخلي: أهلاً بكم، وسط دعوات متتالية يوجهها مناوئو الانقلاب للنظام والاحتجاج ضد سياساتها في مصر تمضي السلطة في إجراءاتها الخاصة باستكمال اعتماد وثيقة الدستور الجديد، وفي انتظار ما ستكشف عنه الأيام المقبلة في إطار الصراع بين السلطة ومناوئيتها يتواصل الجدل بشأن وثيقة الدستور الجديد التي أعلن حزب النور السلفي تأييدها وعزمه الاشتراك في الاستفتاء عليها رغم احتواء هذه الوثيقة مواداً اعترض الحزب بشدة على مثيلاتها خلال مناقشة الدستور المعطل عام ٢٠١٢.

[شريط مسجل]

يونس مخيون/ رئيس حزب النور: لا يمكن تقييم الدستور تقييماً منعزلاً عن الظروف

والملابسات المختلفة والمحيطه به.

[تقرير مسجل]

إبراهيم صابر: هل يكفي هذا التمهيد لإقناع مجمل التيار السلفي والإسلاميين بقبول دعوة رئيس حزب النور للتصويت بنعم لمشروع التعديلات الدستورية ولإنهاء الجدل حول وضع مواد الهوية فيها، استرجاع مشهد الجمعة تطبيق الشريعة في الثاني من نوفمبر من العام الماضي يشير إلى أن الأمر لن يكون سهلا فقد جعلت الوثيقة الجديدة المحكمة الدستورية ومجموع أحكامها المرجع في تكفير مبادئ الشريعة الإسلامية وحذف النص الخاص بأخذ رأي هيئة كبار العلماء في شؤون الشريعة ولن يتوقف الجدل عند هذا الحد فقد ألغي مجلس الشورى وبقيت السلطة التشريعية بيد مجلس النواب وترك للرئيس تعيين ٥% من أعضائه أي نحو ٢٥ عضوا، كما تتيح التعديلات للرئيس وقف أعمال المجلس ثم الدعوة لحله عبر استفتاء وفي حال جاء التصويت بالرفض لا يترتب على ذلك استقالة الرئيس كما في الدستور السابق، ومُنح الرئيس صلاحيات واسعة في اختيار رئيس الوزراء واختيار وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل ومُنح حق إعفاء الحكومة أو إجراء تعديل وزارى والصلاحيات الرئاسية تحدُّ من قدرة مجلس النواب على سحب الثقة من الرئيس وفق رأي عدد من الخبراء، التعديلات جعلت للعسكريين الأغلبية في مجلس الدفاع الوطني المختص بمناقشة ميزانية القوات المسلحة كما أثارت جدلا واسعا عندما أجازت محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري في أربعة عشر جريمة تجعل من الصعب تقييدها مستقبلا، وجرى تقييد حق الرئيس بتعيين وزير الدفاع لفترتين، لم يقع تحديد نظام انتخابي وترك الأمر للرئيس المؤقت الذي يتولى سلطة التشريع، وترك له أيضا العمل على ضمان تمثيل ملائم للعمال والفلاحين في أول مجلس للنواب بعد إلغاء نسبة العمال والفلاحين، التعديلات الدستورية نصت أيضا على حظر تأسيس الأحزاب على أساس ديني، لكن هل يمكن حل حزب يطالب بتطبيق المادة الثانية الخاصة بمبادئ الشريعة الإسلامية، هي تعديلات أفرزها واقع خلافي تجعل داعميا أنفسهم يُقرّون أنها قد لا تدوم طويلا.

[نهاية التقرير]

ليلى الشبخلي: لمناقشة هذه القضية معنا في الأستوديو مجدي حمدان عضو الهيئة العليا في الجبهة الديمقراطية والقيادي في جبهة الإنقاذ، وينضم إلينا من لندن الدكتور أسامة رشدي المستشار السياسي لحزب البناء والتنمية وعضو المجلس القومي لحقوق

الإنسان، دكتور أسامة أبدأ معك وأبدأ تحديدا من مواد الهوية في الدستور، هذه المواد التي استمات- إن صح التعبير- حزب النور في الدفاع عنها في دستور ٢٠١٢ والآن يتنازل عنها يعني وضع تبريرات لذلك كيف قرأت هذه التبريرات التي ساقها حزب النور لتفسير تنازله؟

حزب النور ودعاه للتعدلات الدستورية

أسامة رشدي: يعني حزب النور يثبت أنه حزب يعني مثلون وغير ثابت على أي مبادئ، حزب النور هو الذي أصر داخل الجمعية التأسيسية الشرعية التي كانت تكتب الدستور العام الماضي على وضع مادة لتفسير مبادئ الشريعة الإسلامية وهو الذي أصر على ذلك رغم أن حزب الحرية والعدالة كان يرى أن المادة الثانية من الدستور هي كافية بحد ذاتها، وكانت المادة ٢١٩ ربما السبب في انسحاب الكنيسة وما إلى ذلك ثم يأتي حزب النور الآن بعد أن شارك في هذا الانقلاب العسكري وأصبح يمثل غطاء الحقيقة يعني على هذه المسودة من الدستور العار المغموس بدماء الشعب والمصري يأتي الآن لكي يتخلى ويتراجع عن كل ما يتعلق بالشريعة الإسلامية ويتعلق بدور هيئة كبار العلماء وأي ذكر لموضوع الأخلاق أو القيم التي تم محوها تماما من وثيقة العار التي بين أيدينا الآن، هذا موقف يجعل الجميع يتساءل عن حقيقة دور حزب النور، هذا الحزب الذي بات يؤمن الآن يعني بأنه لا معصية في ظل طاعة العسكر.

لبلى الشبخلي: فقط يعني حتى لا نغرق بهذه التسميات وثيقة العار أنت تتحمل مسؤولية هذه التسمية نحن في البرنامج نحب أن نبتعد عن هذه التوصيفات، سيد مجدي حمدان هذه نقطة لافتة تبرير الذي ساقه حزب النور أنه القبول بالأمر الواقع وليس ما يطمح إليه، طيب هذا بحد ذاته يدعونا للتساؤل يعني أو نكرس في الأحرى مفهوم أن الدستور حتى لا يحظى برضا من صاغه حتى؟

مجدي حمدان: هو حزب النور التصريحات التي ألقاها الدكتور يونس مخيون بالأمس قال أنه فضل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية للحزب وهذا طبعا نهج جيد منه أنه شايف أن إحنا نعيش في ٢٠١٣ مش في عصر الجاهلية، وبالتالي نحن نصيغ دستوراً للديمقراطية والحرية وأنا بس عايز أذكر الدكتور أسامة بتصريح أدلاه أحد القيادات الهامة جدا وأنه أحد المعارضين عبر المحيطات وأحد المجاهدين من لندن من حزب أبناء التنمية ومن أقوى القيادات في البناء والتنمية قال على الدستور ٢٠١٢ أن الدستور تجاهل شكواي المصريين بالخارج وأن هذا الدستور تضمن عيوب كثيرة

وأكثرها في باب الحريات والحقوق وهو ما زاد عدد المعارضين في الداخل والخارج، وقال أنهم قدموا توصيات للجنة الدستور الماضية ٢٠١٢ لم تأخذ بها ولم تذكر كلمة المصريين وهذا الدستور عار على المصريين جميعا هذا في ٢٠١٢، هذا التصريح صدر من أسامة رشدي نفسه بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٢ في جريدة الرأي، ثم عاد بعدها بعدة أيام بعد أن جلس مع حزب الحرية والعدالة وتفاوض ليؤكد أن هذا الدستور يتمتع بالدستورية العظمى ويمثل كل الحريات والحقوق للمصريين وهذا أيضا مذكور له في أحد الفيديوهات الشهيرة الذي سجله بعد مؤتمر صحفي..

ليلى الشبخلي: بما انه معنا دكتور أسامة، ما تعليقك ما رذك على هذا الكلام؟

أسامة رشدي: ردي أنني كنت أرى أن دستور ٢٠١٢ ليس وثيقة منزلة من السماء، كنا نرى أنا كمناضل من أجل حقوق المصريين في الخارج كنت أرى أن هذا دستور ٢٠١٢ والوثيقة التي بين أيدينا الآن كلها جميعا تعمل على تخوين المصريين في الخارج ولا تسمح لهم بمشاركة سياسية حقيقية وبالتالي هذا الانتقاد قائم حتى الآن وكنت أسعى لتغيير ذلك.

ليلى الشبخلي: من الذي يمنع أن تتراجع عن هذا الانتقاد كما تراجعت في السابق إذن؟

أسامة رشدي: لا أترجع عن ذلك أنا أقول أن المصريين في الخارج هم جزء أصيل من الشعب المصري ينبغي أن ينظر إلى حقوقهم في القرن ٢١ بطريقة تختلف عن طريقة الشوفينية الموجودة في الدستور الحالي، هم يحرمون من كثير من الوظائف ولاسيما من يتمتعون منهم بجنسية البلاد التي يعيشون فيها فأنا أرى هذا الانتقاد لي ما زال قائما..

ليلى الشبخلي: ولكن في النهاية حزب النور لديه تأييد يحظى بتأييد عدد كبير من المرجعيات السلفية في مصر يعني من الذي يمنع أنه فعلا يملك القاعدة الشعبية التي ربما تجعل هذا الدستور يتم الحصول على أكبر عدد من الأصوات عليه من خلال أنصاره وأتباعه؟

أسامة رشدي: الحقيقة أن حزب النور معظم أتباعه الآن هم يعني مع خندق الشرعية هو يبقى حفنة قليلة من قيادات الحزب هي ستشعر في أقرب انتخابات قادمة بحجم الجريمة التي ارتكبتها عندما خانت الأمانة أمانة الكلمة وأمانة الرسالة وأمانة الوفاء للشرعية التي بناها الشعب المصري عبر خمس استحقاقات انتخابية متتالية، فهؤلاء الناس عندما يخونوا الله ويخونوا الرسول ويخونوا أماناتهم هؤلاء الناس بالتأكيد سيعاقبهم الشعب

المصري، نحن لا ننحاز عندما ننحاز للشرعية لدستور منزل من السماء ما هو إلا منتج بشري له ما له وعليه ما عليه..

ليلى الشبخلي: طيب أريد أن أتوقف عند بعض مواد الدستور..

أسامة رشدي: ولكن تغييره لا بد أن يكون بطريقة شرعية..

ليلى الشبخلي: طيب أريد أن أتوقف عند بعض مواد الدستور سيد مجدي واللي رأى فيها البعض تراجعاً في الواقع عن مكتسبات كان حققها دستور ٢٠١٢ الذي أشبع انتقاداً مثلاً خلينا نأخذ المادة ١٠٢ الخاصة بمجلس النواب التي تعطي رئيس الجمهورية الحق في تعيين ٥% من نواب المجلس يعني بإمكانية تعيين ٣٢ عضو في حين..

مجدي حمدان: لا مش ٣٢ عضو، هو المجلس ٥٤٨ عضو الـ ٥% دي.

ليلى الشبخلي: ٢٣ عفوا سامحني أنا قلبت الأرقام، طيب ٢٣ عضو اللي هم ٥% طيب الآن دستور ٢٠١٢ طبعا خلا من التعيين هذا أكيد..

مجدي حمدان: تمام، تمام..

ليلى الشبخلي: والدستور السابق اللي كان في عهد مبارك كان يعطيه حق بتعيين ١٠ نواب فقط بمعنى إحنا عدنا، لم نعد فقط للوراء بس عدنا إلى ما أسوء من ذلك.

مجدي حمدان: بس عايز أتكلم بنقطة بسيطة جدا يعني الدكتور أسامة رشدي كان أشار قبل كده إن ده دستور العار ووثيقة العار على دستور ٢٠١٢ ويقول نفس الكلام على دستور ٢٠١٣ إذن هو يريد دستور شخصي له يحقق أغراضه هو فقط، لكن أنا عايز أقوله بس إن الدستور الجديد في مادة أطلق عليها المادة ٨٨ التي تلزم الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج وحمائهم وكفالة حقوقهم وحررياتهم إذن لدينا مادة تعطيه التمثيل النيابي وهذا لم يحصلوا عليه في دستور ٢٠١٢ حسب تصريح الدكتور كمال الهلباوي اليوم بأن هذا الدستور يمنح المصريين بالخارج أربع مواد تكفل لهم كل الحقوق والحرريات وتجعل لهم تمثيل نيابي أفضل في المجلس القادم، أن أعطي ٥% لرئيس الجمهورية لتعيين نواب نحن مررنا قبل ذلك بظرف رهيب جدا هذا الظرف كان ينتفي صفة عن بعض المصريين مثل التمييز ولم يكن هناك نواب شباب ولا نواب أقباط ولا امرأة وكان المجلس السابق يحتوي على ٨ نساء فقط، إذن نحن أمام استحقاق ديمقراطي جديد لا بد أن يكون هناك بعض الأفراد الضالعين في المجتمع والذين يمثلون

غالبية من المجتمع المصري لا بد أن يكون لهم ممثلين في مجلس النواب القادم، لذا أعطيت هذه النسبة الممثلة في ٢٣ عضو فقط من ٤٥٨ عضو لرئيس الجمهورية لكي يعين منها الشباب والمرأة والأقباط حتى يكون هناك توازن في المجلس القادم.

ليلى الشبخلي: أنت ترسم مثلا هذا الجانب الإيجابي ولكن أريد أن أعود للنقطة هذه إن هي في النهاية..

مجدي حمدان: لدينا الفصل ما بين السلطات وألا يكون هناك نواب موالين لرئيس الجمهورية لكن كما أشرت إن إحنا نمر بظروف استثنائية بظروف انتقالية فلا بد أن يكون هناك تمثيل لكل الفئات وعندما ينعقد مجلس نواب جديد سوف ينظر في هذا الدستور، هذا الدستور لن يستمر أكثر من عشرة سنوات قادمة وسوف يتم التعديل عليه لأن به الكثير من المواد الانتقالية.

ليلى الشبخلي: دكتور أسامة هل ترى فيما سمعت أي منطق مثلا يمكن أن يقنعك في أن تغير رأيك؟

أسامة رشدي: لا طبعا لا يوجد منطق لأن إحنا بعد ثورة خمسة وعشرين يناير اتفقنا على تغليب المنتخب على المعين حتى العشر مقاعد التي كان يحق لرئيس الجمهورية أن يعينهم هذه ألغيت تماما في دستور ٢٠١٢ الدستور الشرعي الذي لا يزال قائما لمصر حتى الآن، فهذا يعني لم بجي هو يزيد هذه النسبة عما كان في عهد مبارك هو يتسق مع باقي فلسفة هذا الدستور الذي يعلي من قيمة المعين على المنتخب، وزير الدفاع المعين سيكون فوق الدولة وفوق السلطة وفوق الرئيس وكذلك مجلس القضاء وكذا أيضا فوق السلطة فهؤلاء المعينون جميعا هذه المؤسسات المعينة هي ستكون فوق المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المنتخبة ستكون في مستوى أقل ومستوى ضعيف، ثاني شيء كل ما هو في الدستور يسمح بهدم المعبد على من فيه عندما أعطي مجلس النواب حق صاحب الثقة من الرئيس وأعطي الرئيس حق حل مجلس النواب من سيتغذى بالآخر قبل أن يتعشى به سندخل في خلق حالة من الصراع السياسي داخل المجتمع المصري ولاسيما وأنا أمام مجتمع متعدد الاتجاهات ومتعدد الانتماءات الثقافية والأيدولوجية وبالتالي لا أخذوا بنظام رئاسي يكون فيه الرئيس في موضع مناسب كما هو في الأنظمة الرئاسية..

ليلى الشبخلي: طيب توسيع صلاحيات الرئيس بالطريقة التي أشار إليها الدكتور أسامة.

مجدي حمدان: بالعكس دستور ٢٠١٢ كان به ٢٩ صلاحية لرئيس الجمهورية نحن أمام دستور وضع حدودا لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ولمجلس النواب، هناك مواد وضعت كي يحاسب رئيس الجمهورية عندما يتم تعيينه وآلية لفصل هذا الرئيس لم تكن موجودة في دستور ٢٠١٢ وكذلك مجلس النواب هناك آلية للتعيين إذن نحن أمام.. وهناك أيضا آلية لتعيين القضاء وفصله، نحن أمام فصل ما بين السلطات الثلاث وهناك محددات لكل السلطة، إذن نحن أمام دستور به الكثير من الاستحقاقات الديمقراطية القادمة ويعلو بشأن مصر ولا ننسى أن أصعب مخاض أو المخاض العسر في أي بلد في العالم هو المخاض الديمقراطي وهو الذي ينتج بعد سنوات من العذاب..

الدستور الجديد وتوسيع امتيازات الجيش

ليلى الشبخلي: ولكن الانطباع العام عند الجميع أن الكفة تميل لصالح العسكر بمعنى حتى في مجلس الأمن الوطني ليحدد الميزانية..

مجدي حمدان: مجلس الأمن الوطني يحددها بعد أن تراجعها لجنة الدفاع الوطني في مجلس النواب..

ليلى الشبخلي: ولكن مجلس الأمن الوطني ممن يتكون الآن يعني اختلفت الكفة ليست متكافئة الآن؟

مجدي حمدان: سوف يكون هناك مجلس أمن قادم مكون من رئيس الجمهورية الذي لديه صلاحيات ويمكن عزله، رئيس وزراء لديه الصلاحيات ويمكن عزله، وزير دفاع يتم عزله حسب الوزارة لأنه ينتمي للوزارة، هناك رئيس جهاز المخابرات العامة والحربية، هذا هو مجلس الدفاع يتكون من خمس مكونات، هذه الخمس مكونات منها ثلاث مكونات يمكن عزلها ويمكن تحديث صلاحياتها إذن نحن أمام استحقاق كما أشرت يعلو بمصر وبشأن مصر نحن أمام ديمقراطية حديثة، مصر لم تعرف الديمقراطيات من قبل ولكن هذا هو أول الخطوات نحو الديمقراطية.

ليلى الشبخلي: إذن أنتم دكتور أسامة لا تفهمون الديمقراطية الحديثة ما ردك؟

أسامة رشدي: أنا مش فاهم أي ديمقراطية، أي ديمقراطية هذه التي تجعل من منصب وزير الدفاع فوق أي منصب في الدولة..

مجدي حمدان: مش مضبوط.

أسامة رشدي: أي ديمقراطية هذه..

مجدي حمدان: أنا عايز أرد..

ليلى الشبخلي: الحصانة هذا ما يشير إليه..

مجدي حمدان: أنا عايز أرد على النقطة هذه.

أسامة رشدي: الاستبداد العسكري هذا يكرس لدولة استبدادية عسكرية يستطيع فيها وزير الدفاع أن يقلب الرئيس والحكومة وكله وهو باقي لا يستطيع أحد أن ينال منه أو يحاسبه أو حتى يُسأله، وزير الدفاع ليس سلطة في حد ذاته وزير الدفاع كان يفترض أنه منصب سياسي وأنه مجرد وزير في الحكومة يذهب عندما تذهب الحكومة ويأتي غيره عندما تأتي حكومة جديدة، أما عندما نخلق حصانة لوزير الدفاع ونجعل تعيينه تختص به المجلس الأعلى للقوات المسلحة فنحن ندخل الجيش في العملية السياسية وسنخلق مراكز قوى داخل الجيش وشللية، هذا مع هذا وهذا ضد هذا حتى يتحول الجيش المصري إلى جيش نكسة جديد، كما كان في عهد عبد الحكيم عامر عندما لم يكن عبد الناصر يستطيع أن يقل ضابط..

ليلى الشبخلي: طيب لنترك الفرصة لمجدي حمدان لكي يرد.

مجدي حمدان: طيب المادة ١٩٥ من دستور الإخوان تقول إيه؟ أعطت صلاحيات تعيين وزير الدفاع من رجال القوات المسلحة وهي مشابهة لنفس المادة التي أعطت صلاحية تعيين وزير الدفاع من رجال القوات المسلحة والفرق ما بين المادتين إنها أعطت شراكة فقط شراكة في التعيين وليس في العزل إذن نحن ليس أمام سلطات مطلقة لوزير دفاع، هناك آلية للتعيين لكنه ترك أمر العزل بيد رئيس الجمهورية كما يدعي السيد إسلام السيد.

ليلى الشبخلي: أسامة.

مجدي حمدان: أسامة بأن هناك سلطة عليا لوزير الدفاع وهذا غير موجود بالدستور بالمرّة هناك مادة محددة للتعيين فقط.

ليلى الشبخلي: ولكن كما جاء في أكثر من تعليق، طيب دكتور أسامة.

مجدي حمدان: الشراكة في التعيين والعزل لرئيس الجمهورية اقرأ المادة جيدا سيدي.

أسامة رشدي: أنا بقول لحضرتك إذا كان لا يستطيع تعيينه فكيف يعزله يعني هذا الكلام هذا كلام في منتهى السذاجة.

مجدي حمدان: يا أستاذي الفاضل يا دكتور المادة تعطي المشاركة فالتعيين لكن العزل بيد رئيس الجمهورية لا بد ولا نريد أن نخلط الأوراق وأنت كما أشرت في تصريح سابق أرجو أن تستمع لي دقيقة أرجو أن تستمع لي دقيقة.

أسامة رشدي: هم يريدون، هم يريدون رئيس طرطور..

مجدي حمدان: يا دكتور أسامة يا دكتور أسامة استمع لي دقيقة واحدة لو تكرمت حضرت لك تصريح أيضا في جريدة الموجز قلت الحرية للشعب المصري بأن يحدد الدستور وإذا صوت بنعم فأنا معه وإذا صوت بلا فأنا معه، فلماذا الآن تريد أن تجبر رأيك أو تحدد رأيك على الشعب المصري عندما يختار دستوره؟

أسامة رشدي: من قال هذا؟ أي دستور تتكلم عنه! تصريحي يعود لدستور ٢٠١٢.

مجدي حمدان: تصريحك في جريدة الموجز ١٢/١٥ أشرت بأننا نحن نحترم خروج الشعب المصري لاختياراته أليست هذه اختيارات للشعب المصري؟

أسامة رشدي: لم أدل بتصريحات نعم أنا أحترم كل مواطن في الشعب المصري.

مجدي حمدان: تصريحك بجريدة الموجز.

أسامة رشدي: الشعب المصري هو أيضا..

مجدي حمدان: المنشور ب ٢٠١٢/١٢/١٥..

أسامة رشدي: نعم نحن نحترم الشعب المصري.

ليلى الشخلى: الآن فقط تركتم تتناقشوا حتى نخرج بشيء ولكن..

مجدي حمدان: الحديث عشان نوصل لصورة نهائية.

حجم التوافق الوطني على الدستور

ليلى الشخلى: بدأنا ندور في حلقة مغلقة علينا فقط نختم لأنه لم يبق لي إلا دقيقتان ربما أختتم بهذا السؤال عن التوافق الذي كان يتم الحديث عنه عندما أجاز دستور عام ٢٠١٢

كان أحد الاعتراضات الأساسية أن الدستور يجب أن يجاز في جو توافقي يمثل أساسا لاحترامه وضمن الالتزام به، هل ترون أن هذه الشروط تتوفر الآن؟

مجدي حمدان: هذا لم يحدث في دستور ٢٠١٢ هناك كانت وثائق تُسمى بوثيقة العدل..

ليلى الشيخلي: هل يحدث الآن بعد ما سمعناه الآن هل يحدث الآن؟

مجدي حمدان: هناك طُلب من الإخوان المسلمين أن يشاركوا لكنهم رفضوا، طُلب من حزب النور أن يشارك فشارك لأن حزب النور علا بمصلحة مصر فوق المصلحة الشخصية للحزب.

ليلى الشيخلي: كما طلب أيضا من القوى المعارضة وقتها أن تشارك وأيضا إذن كل طرف..

مجدي حمدان: وتم تشكيل لجنة الخمسين من ٥٠ عضو يمثلوا الكثير من طوائف المجتمع المصري.

ليلى الشيخلي: في النهاية.

مجدي حمدان: إذن هناك توافق مجتمعي وكان هناك حوار مجتمعي قبل وضع مواد هذا الدستور.

ليلى الشيخلي: طيب على العموم سأترك أيضا فرصة للدكتور أسامة ليعلق على هذه النقطة في أقل من دقيقة لو سمحت.

أسامة رشدي: دستور ٢٠١٢ كتب وفق لمادة ٦٠ من الإعلان الدستوري في مارس ٢٠١١.

مجدي حمدان: التي سقطت بحكم المحكمة الدستورية.

أسامة رشدي: استفتي عليها الشعب المصري، استفتي عليها الشعب المصري هذه المادة وبالتالي كانت جمعية تأسيسية منتخبة على درجتين وأعضاء اللي كتبوا وهم أعضاء مائة تم الاتفاق عليهم وأعلن ذلك بحزب الوفد وأتفق عليهم اسما اسما وتم إشراك كل الجميع وظلوا يعملون لمدة لسته أشهر حتى جاءت مؤامرة الانسحاب قبل ١٥ يوم من التصديق على الدستور، وأما دستور ٢٠١٢ فقد شارك الجميع في كتابته وهو

دستور شرعي لا يجوز تغييره إلا عن طريق شرعي أما هذا الدستور فهو دستور يفتقد إلى المشروعية شكلا وموضوعا.

ليلى الشبخلي: هذه وجهة نظرك شكرا جزيلا لك، شكرا جزيلا لك أسامة رشدي وشكرا جزيلا لك مجدي حمدان..

مجدي حمدان: في دقيقة واحدة..

ليلى الشبخلي: صدقني انتهى الحوار دقيقة أو ١٠ دقائق انتهى الوقت سامحني..

مجدي حمدان: دستور ٢٠١٢ لم يكن له حوار مجتمعي لأن شباب الثورة والأحزاب المدنية لم تشارك فيه..

ليلى الشبخلي: شكرا جزيلا لكم مشاهدينا الكرام على متابعة هذه الحلقة من حديث الثورة، نلتقي بإذن الله في حديث آخر من أحاديث الثورات، في أمان الله.